



النائب/أحمد الحاج علي
وستنتصر الإرادة

البرلمان

www.plc.gov.ps



د. عزيز دويك
الحرية لرأس الشرعية الفلسطينية

العدد

٩٣

صحيفة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني

الخميس ٨ شعبان ١٤٣٣ هـ :: ٢٨ يونيو / حزيران ٢٠١٢ م

بعد مرور أكثر من عشر سنوات من البحث والمناقشة

المجلس التشريعي يقر مشروع القانون المدني الفلسطيني بالقراءة الثانية وقانون الهيئة العامة للمعابر والحدود بالقراءة الثالثة



أقر المجلس التشريعي في جلسته التي انعقدت أمس مشروع القانون المدني الفلسطيني بالقراءة الثانية.

وأوضح النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي أن إقرار مشروع القانون المدني يتوافق مع السياسة التشريعية للمجلس التشريعي ويساهم في تحقيق المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن مشروع القانون خضع للعديد من ورش العمل والمقارنات مع المختصين والمعينين طيلة السنوات الماضية.

وأضاف أن مشروع القانون المدني يضيف إلى النظام القانوني الفلسطيني مسائل تفصيلية ويحرص على الاستفادة من الفكر القانوني الوضعي بحيث يأخذ منه ما يلائم احتياجات المجتمع ويلبي متطلبات التطور فيه بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، مؤكداً أن إقرار مشروع القانون المدني من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في النظام القانوني الفلسطيني.

من جهته أكد النائب د. مروان أبو راس عضو اللجنة القانونية أن المضامين الرئيسية للقانون المدني تتعلق بضبط التعاملات التجارية في كثير من جوانبها فضلاً عن تعاملات العلاقات الإنسانية بما يضبط الحالة المدنية في البلد، موضحاً أن القانون يتكون من (١٣١٢) مادة، وهو أحد القوانين الرئيسية التي يتكون منها النظام القانوني الفلسطيني ويعتبر أياً للقوانين المتعلقة بالمعاملات المدنية والتجارية.

وأضاف أن إقراره سيكون له أثراً إيجابية على صعيد تطوير العمل القانوني والقضائي في فلسطين، كما أنه سيعمل على إيجاد حالة من الطمأنينة والضمانات التي من شأنها تمكن المواطن من المطالبة بحقوقه المدنية والتجارية في إطار من الأحكام القانونية المنضبطة التي تأخذ بالاعتبار المصلحة الوطنية العليا وتناسب التطورات التكنولوجية.

يذكر أن مشروع القانون قد قامت بإعداده لجنة مختصة منذ

إدراجه في القانون.

وفي ذات السياق أقر المجلس قانون هيئة المعابر والحدود بالقراءة الثالثة الذي سيساهم في وضع إطار قانوني متطور يضبط عمل المعابر الحدودية فيما يتعلق بالبضائع والأفراد.

مجلة الأحكام العدلية على اعتبار أنها إرثاً قانونية للشعب الفلسطيني بل سبقي هذه المجلة مرجعاً قانونياً في حالة عدم وجود أي نص لم يتضمنه القانون المدني الذي تم إقراره وأشار الغول إلى أن نصاً قانونياً واضحاً في هذا المجال قد تم

عام ٢٠٠٣م ثم راجعته لجان قانونية وشرعية متخصصة خلال العامين (٢٠١١ - ٢٠١٢).

بدوره أكد وزير العدل وعضو المجلس التشريعي المستشار محمد فرج الغول بأن إقرار هذا القانون لم يلغى أحكام

دويك وبحر: انتصار مرسي أعاد لمصر دورها الريادي عربياً وإسلامياً

المجلس التشريعي يهنئ مرسي بالفوز في الانتخابات الرئاسية المصرية

والإسلامية وتبني القضايا العربية والإسلامية التي عانت من غياب النسيان طيلة العقود الماضية.

زيارة السفارة المصرية

وكان وفد النواب الإسلاميين في الضفة الغربية زار أول أمس مقر السفارة المصرية بمدينة رام الله والتقى السفير ياسر عثمان، مقدماً له التهنئة لمصر وشعبها بنجاح وانتهاء الانتخابات الرئاسية المصرية.

وأبدى وفد النواب الذي تكون من النائبين عن مدينة القدس د. إبراهيم أبو سالم والنائب المبعد لرام الله أحمد عطون. والنائب عن رام الله د. مريم صالح والنائب عن قلقيلية عماد نوفل، والنائب عن نابلس منى منصور، والنائب عن الخليل سميرة الحلايقة. فرحته وسعادته لانتهاج الانتخابات الرئاسية المصرية وفوز من أراد الشعب المصري له أن يكون رئيساً.

وتمنى النواب لمصر استعادة عافيتها ودورها الريادي في المنطقة وأن يكون لها الدور الإيجابي في حل القضايا التي تخص الشأن الفلسطيني والعربي ككل.



د. أحمد بحر



د. محمد مرسي



د. عزيز دويك

هنأ د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي المختطف في سجون الاحتلال الصهيوني ود. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. محمد مرسي بفوزه في الانتخابات الرئاسية المصرية.

دويك مهنئاً

وقدّم وفد برلماني من النواب الإسلاميين في الضفة التهنئة للسفير المصري لدى السلطة الفلسطينية ياسر عثمان نيابة عن د. دويك والنواب المختطفين في سجون الاحتلال.

بحر مهنئاً

كما هنأ بحر مرسي والشعب المصري الشقيق بنجاح العرس الديمقراطي بمصر في أول انتخابات نزيهة في تاريخ جمهورية مصر العربية.

وتمنى بحر لمصر العودة لدورها الريادي على المستويين العربي والإسلامي في ظل حكم الرئيس المنتخب محمد مرسي، معرباً عن خالص تمنياته للشعب المصري الشقيق بحياة ملؤها الأمن والاستقرار والحرية بعد عقود من الظلام الذي خيم على مصر في ظل غياب العدالة والحرية وسيادة

القهر والاستبداد.

آمال كبرى ودور ملمول

وأكد بحر في بيان صحفي أن مصر ستتجاوز مرحلة الفلتان وغياب العدالة التي سادت في الفترات السابقة لتصل قريباً لشاطئ الحرية والأمن والأمان على مستوى الأشخاص والأفراد والمؤسسات ومختلف فئات الشعب

المصري الشقيق، مضيفاً أن الشعب الفلسطيني يعلق آمالاً كبيرة على فوز مرسي بالرئاسة ويرى بذلك قرب انتهاء الحصار عن غزة ورفع الظلم عن أهلها الصامدين.

ونوه إلى أن مصر في عهد مرسي مرشحة بقوة للعودة إلى استئناف دورها الريادي في صدارة الأمة العربية

هدفها تنفيذ مشاريع خيرية وتنموية في القطاع

المجلس التشريعي الفلسطيني يستقبل قافلة الوفاء "2"



خمسین عریسا من جرحی العدوان الصهيونی علی قطاع غزة، ودعمًا لهذه الفئة المظلومة وتقديرًا لتضحياتها". وقال: "لقد أتينا اليوم إلى بيت الشرعية الفلسطينية لنؤكد للعالم أن هذا البيت هو من يمثل فلسطين وصوتها، ونحن معكم وإلى جانبكم وندافع عن شرعيتكم". ولدى تأكيده على أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة للمسلمين قال عضو رابطة العالم الإسلامي بإيطاليا أحمد فتحي "إن القضية الفلسطينية لا تقل أهمية عن الهواء الذي نتنفس به، ونحن نستمد قوتنا منكم ومن صمودكم وعدم تنازل لكم، وسنساندكم بكل ما نستطيع". من ناحيته أثنى د. أحمد بحر على هذه المشاعر الصادقة والأخوية من جميع المتضامنين، مقدرا جهودهم الرامية في خدمة الجرحى والمظلومين، وأكد أن الشعب الفلسطيني ثابت ولن يفترط بذرة تراب من أرض فلسطين وماض نحو الجهاد والتحرير حتى النصر والتمكين. وسلم بحر في نهاية اللقاء هدية تقديرية لأعضاء القافلة عبارة عن درع القدس، مشددا على أنها أمانة في أعناق العرب والمسلمين جميعا.

استقبل د. أحمد بحر وعدد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني في مقر المجلس بمدينة غزة أعضاء قافلة الوفاء ٢ التي وصلت عبر معبر رفح البري. وتضم القافلة مجموعة من الجمعيات الخيرية بأوروبا ودول عربية منها قطر والأردن ومصر والمغرب بهدف افتتاح مشاريع خيرية وتنموية، والقيام بزيارات ميدانية للمؤسسات الصحية والمنظمات الأهلية للاطلاع على معاناة أهل غزة. ورحب بحر بأعضاء القافلة في مقر المجلس، مؤكدا على الدور الفعال الذي تؤديه قوافل المتضامنين في الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني وكسر الحصار على قطاع غزة، ومواقفها المشرفة في دعم التنمية وصمود أهل غزة. بدوره أوضح رئيس الجمعية الخيرية لمناصرة فلسطين د. محمد حنون أن هدف القافلة هو الانطلاق بمشاريع تنموية في قطاع غزة تعزز من صمود أهلها، وتدخل على حينا لفلسطين ليس بالقول فقط وإنما بالعمل، مضيفا: "سوف نبدأ بمشروع الزواج الجماعي اليوم بزفاف

المجلس التشريعي يشارك 50 عريسا من الجرحى حفل زفافهم الجماعي



والإسلامية"، لافتا إلى أنه يعتبر فرحة كبيرة تغمر المكان بأولئك الجرحى الذين ضحوا بأنفسهم من أجل الوطن، مضيفا من أمام العرسان وعائلاتهم من مقر المجلس التشريعي: "هذا يوم فرح، ويوم انتصار الإرادة الفلسطينية بالابتهاج بهذا العرس الكبير برعاية قافلة الوفاء ٢ وتنفيذ جمعية السلامة الخيرية". وأشار إلى أن هؤلاء العرسان هم من مصابي الحرب الشرسة على شعبنا والتي تفضح الاحتلال وجرائمه بحق الإنسانية وقال مخاطبا العرسان: "أنتم ضحيتم من أجل هذا الوطن وفي سبيل تحرير فلسطين، وحق علينا اليوم أن نقف معكم وبجانبكم وسنساندكم". وأكد على وقوف المجلس بجانبهم بعد الزواج لمتابعة أحوالهم، فيما وجه رسالة للعدو الصهيوني قائلا: "إن هذه الإرادة هي التي ستنتصر على الترسانة العسكرية والحق سينتصر على الباطل". وتم توزيع الحلوى على العرسان وعائلاتهم داخل مقر التشريعي ابتهاجا بالعرسان.

استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني خمسين عريسا جريحا ممن أصيبوا بحمم نيران العدوان الإسرائيلي، بعد أن تعافوا من إصاباتهم. وكان على رأس المستقبين د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة، وعدد من نواب المجلس، ووفدا ممثلا عن قافلة الوفاء "٢" التي رعت حفل الزفاف الجماعي الذي نفذته جمعية السلامة الخيرية. وفي إطار حفل الزفاف طافت حافلات العرسان المفتوحة في عدد من شوارع مدينة غزة وسط تصفيق المواطنين المصطفين على جوانب الشوارع المؤدية إلى المجلس التشريعي، حيث رحب د. بحر بالعرسان وهنأهم باسم المجلس التشريعي بالزفاف الميمون متمنيا لهم حياة زوجية سعيدة بين أهلهم وفي وطنهم، حيث كان في مقدمة المستقبين لهم داخل المجلس وفي يده باقة من الزهور يهديها لكل عريس منهم. ووصف د. بحر العرس "بفرحة الأمة العربية

بحر يتفقد قاعات امتحان

الثانوية العامة ويزور مديرية تعليم غرب غزة



قام د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة بجولة تفقدية لقاعات امتحانات الثانوية العامة بمحافظة غزة ضمن وفدا رفيعا من المسؤولين ضم رئيس الوزراء إسماعيل هنية ووزير التربية والتعليم العالي أسامة المزيني والوكلاء والمدراء العامين بالوزارة وتجول الوفد على العديد من لجان الامتحانات المنعقدة بمدارس عبد الفتاح الحمود ولجنة التفاح للبنات و خليل الوزير للبنين والماجدة وسيلة للبنات. وبث بحر أثناء تجواله بقاعات الامتحانات الأمل في نفوس أبنائه من الطلاب والطالبات ودعاهم لبذل أقصى الجهود والتركيز الشديد بعد التوكل على الله والأخذ بالأسباب وبذلك سينالوا أعلى الدرجات في الدنيا والآخرة. وحيثما بحر طلبة فلسطين في اليوم الأول من امتحانهم مؤكدا على أن نسبة التعليم في فلسطين هي الأعلى على مستوى العالم العربي والإسلامي معبرا عن أمله بأن يقطف الطلبة ثمرة جهودهم وجهادهم الذي استمر طيلة أيام العام الدراسي المنصرم. وفي نهاية الجولة قام بحر بزيارة لإذاعة صوت التربوي والتعليم التي قامت

فريق من طلبة كلية الهندسة يطور نظاما للتصويت البرلماني

طرح فريق من طلبة قسمي الهندسة الكهربائية وهندسة الحاسوب مشروع تخرج بعنوان "التصويت الإلكتروني اللاسلكي" لتطوير نظام التصويت البرلماني في المجلس التشريعي وذلك ليصبح التصويت الكترونيا بدلا من التصويت التقليدي برفع الأيدي مما يسهل عملية التصويت داخل البرلمان وضبطها ودقتها. وشارك في تصميم المشروع كل من الطالبة ريم نافذ المدهون، والطالبة نمار عطية جمعة، والطالبة دعاء محمود السيد، والطالبة لينا محمد المقادمة. يذكر أن مشروع التخرج نال إعجاب المختصين والعاملين بالمجال وسيقوم المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع ليتم تطبيقه عمليا بالمجلس.

بحر يستقبل وفد جمعية السلامة الخيرية

استقبل د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة بحضور النائب مروان أبو راس بمكتبه في مقر المجلس التشريعي بمدينة غزة رئيس مجلس إدارة جمعية السلامة الخيرية محمد المقادمة. وقدم المقادمة دعوة لرئيس المجلس التشريعي بالإنابة وكافة الأعضاء للمشاركة في حفل الزفاف الجماعي الثاني للجرحى الذي تنظمه الجمعية تحت شعار "انتصار الإرادة"، حيث سيتم استقبال موكب العرسان في ساحة المجلس التشريعي وسط مدينة غزة ومن ثم التوجه لاستراحة الهدى على شاطئ بحر غزة لإتمام حفل الزفاف الجماعي. بدوره أشاد بحر بجهود جمعية السلامة ودورها الرامي في خدمة الجرحى والمعاقين، والوقوف على احتياجاتهم الاجتماعية والعمل على اندماجهم في المجتمع وتوفير الحياة الكريمة لهم. وفي سياق منفصل زار بحر يرافقه النائب عبد الرحمن الجمل نجل الشهيد الدكتور الرنتيسي أحمد عبد العزيز الرنتيسي الذي يرقد على سرير الشفاء في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، إثر تعرضه لوعكة صحية. وقام بحر خلال الزيارة بجولة تفقدية زار خلالها المرضى وبعض الجرحى في أقسام المستشفى المختلفة للاطمئنان على أحوالهم.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

مرسي: الرئيس القدوة أنزل صورته واستقبل أسر الشهداء

اختارت إرادة الله تعالى أن يكون الدكتور محمد مرسي ليس رئيسا لمصر بل رئيسا للأمة العربية والإسلامية بأسرها. اليوم يتقدم مشروع النهضة، مشروع نهضة مصر على طريق نهضة الأمة قاطبة، وتتقدم كل الآمال والطموحات باتجاه إعادة ضبط بوصلة الأمة تجاه قضاياها الكبرى، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

كانت نقطة البدء في الدكتور محمد مرسي أنه لم يطلب الولاية والترشح للرئاسة بل كُلف بها تكليفا، فمن طلبها لم يُعن عليها، وها هنا فإن الدكتور مرسي يخوض اليوم غمار الرئاسة مطمئنا إلى معية الله وثقته بحفظه ونصره وتوكله عليه، مطمئنا إلى دعم وإسناد الشعب المصري العظيم وكل المخلصين في الأمة.

يمسك د. مرسي اليوم بدفة قيادة الدولة المصرية، وما إن ظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية الأحد الماضي حتى استوقفنا أمرين اثنين:

الأمر الأول يتعلق بخطاب الفوز الذي ألقاه د. مرسي، فيما يتعلق الأمر الآخر بالخطوة العملية الأولى التي قام بها كرئيس، وحتى قبل أدائه اليمين الدستورية، إذ قام باستقبال أهالي شهداء الثورة المصرية في مقر الرئاسة، كما رفض تعليق صورته في القصر الجمهوري وأبى إلا أن يظل في بيته المستأجر. خطاب الفوز جسد كل معاني الفهم والعمق والتوازن من جهة، وجسد كل قيم الرصانة والتواضع من جهة أخرى.

لم يطرح د. مرسي نفسه رئيسا لحزبه أو جماعته، بل تحدث كونه رئيسا لجميع المصريين بلا استثناء، بل انطلق من أرضية تمثيلة لجميع المواطنين المصريين، مسلميهم ومسيحييهم، وفي ذلك دلالة عظيمة على مدى التزام د. مرسي بمبدأ المواطنة الكاملة، وعدم التفريق بين مواطن وآخر إلا بقدر اقترابه أو ابتعاده من القانون الذي يحكم الجميع بدون استثناء.

في خطابه الهام أكد د. مرسي على جملة القيم الأساسية التي تحكم العلاقات الإنسانية بين أبناء الشعب المصري، وأعلن بوضوح التزامه التام بالدفاع عن الحريات المختلفة، العامة والخاصة، وحقوق المرأة، والمسيحيين الأقباط، في إطار موقف شفاف يدحض كل الدعاوى الكاذبة والبهتان المصطنع الذي أطلقه البعض لتشويه د. مرسي ومشروع النهضة والخير الذي يحمله لمصر والأمة جمعاء.

الحقوق والحريات تشكل جزءا من القيم والمبادئ التي وضعها الإسلام منه موقع القلب، وجزءا من برنامج الصحو الذي تنادي به الحركة الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين على وجه الخصوص، ولم تكن الزوبعة التي أثارها بعض الجهات المعادية للثورة أو المناوئة لجماعة الإخوان إلا تعبيراً عن رغبة دفينه في عرقلة وكبح جماح مشروع النهضة الذي رفعه الإخوان لإنقاذ مصر وإبقاء الأمور على تأزمها الكبير خدمة لأجندات خاصة ومصالح فتوية بائسة.

لقد بدا د. مرسي أوضح ما يكون كرجل دولة يعرف كيف تدار شئون الحكم، ويعرف كيف يتعامل مع الواقع الإقليمي والدولي، ليرد بذلك على تخرصات وترهات المرجفين والمحرزين الذين ألفوا في روع الناس أن مصر ستتعزل عن العالم إثر فوز مرشح الإخوان المسلمين، وأن د. مرسي لا يحسن فن التعامل السياسي مع البيئة الإقليمية والدولية المحيطة.

ورغم ثقل الأولويات المصرية الداخلية فإن د. مرسي لن ينفك دعما وإسنادا للقضية الفلسطينية التي تشكل قضية العرب والمسلمين المركزية، ولن يهدأ له بال حتى يتحرر قطاع غزة من ربقة الحصار الظالم الذي أحال حياة أهله الصامدين إلى جحيم لا يطاق.

أما استقبال د. مرسي لأهالي الشهداء فإنه يعبر عن أصالته وعمق التزامه بمواصلة الثورة المصرية وتعهده بتحقيق أهدافها، وفي ذلك إشارة بالغة الدلالة والأهمية إلى أن الثورة ستبقى حية في نفس الرئيس مرسي ولن يتنكر لأي من أهدافها أو يتنازل عن أي وعد من الوعود الخاصة بها مهما بلغت العقبات والتضحيات.

فوز مرسي يفتح الباب فسيحا أمام إعادة طرح القضية الفلسطينية على المستويين الإقليمي والدولي، وإعادة صوغ قواعد اللعبة مع الاحتلال الصهيوني من جديد، وذلك على طريق مواجهة الاحتلال وفك الحصار وتفعيل مسيرة التحرر الوطني الفلسطيني وتحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على كامل ترابنا الوطني.

فوز مرسي.. في قلب الآمال والطموحات الفلسطينية

من الأمل والتفاؤل في حياة أهالي القطاع الذين غلبوا على أمرهم طيلة السنوات الماضية. "البرلمان" التقت العديد من نواب المجلس التشريعي، واستشرفت منهم آثار وتداعيات فوز مرسي على الفلسطينيين وقضيتهم الوطنية عبر سطور هذا التقرير.

ألقى فوز د. محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية المصرية بظلاله على القضية الفلسطينية والمنطقة العربية والإسلامية بأسرها. ويبدو قطاع غزة الذي يعاني الحصار أشد ما يكون تشوقاً للخطوة القادمة التي يبتدريها الرئيس مرسي تجاه طَيّ صفحة الألم والمعاناة وفتح صفحة جديدة

فيفرج الله سبحانه وتعالى عن الناس بعد أن صبروا وصمدوا في وجه ظلم النظام السابق، وهؤلاء الذين صبروا من أجل دعوتهم ودينهم حصدا الآن ثمار النصر».

وأكد أن فوز الدكتور محمد مرسي على نظرائه إنما هو نتيجة إعطاء الشعب ثقته لهم لأنهم صبروا وتحملوا من أجل دعوتهم، وهم آخرون الناس بأن يحكموا ويحاسبوا المقصرين في حق شعبهم بعد عرضهم على القضاء العادل ليأخذوا جزاءهم، مؤكدا أن الصبر مقدمة للتمكين والنصر.

وتابع: «نحن الشعب الفلسطيني أو ثقل الناس بالشعب المصري، فكل شيء في مصر يهمننا مثلما يهمنهم، فهي بوابتنا وعمقنا الاستراتيجي وبها نحارب كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم، فليس هناك حرب بدون مصر وليس هناك سلم بدون مصر».

وأضاف: «نحن وقعنا في حصار نتيجة الحكم الظالم السابق الذي شارك بهذا الحصار، فحاصروا بلقمة عيشنا، الآن نحن نبارك لهذا العرس المصري الديمقراطي وانتهاه بسلام، وهنينا لشعبنا المرباط الذي تحمل ما تحمل وصبره أثمر بأن أتى رجل صالح يرفع عنا حصارنا بإذن الله».

آمال كبيرة

بدوره لفت النائب فتحي قرعاوي إلى أن الشخصية المدنية والأكاديمية للدكتور مرسي وكونه ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين وكونه أيضا أعلن خطة طموحة لنهضة مصر، فذلك يفتح الآمال أمام بداية اعتناق من الفترة السابقة التي جثمت على أنفاس المواطن الفلسطيني والعربي. وأكد قرعاوي أن فوز مرسي هو فوز متميز وله أثره الإيجابي الفوري النفسي على المواطن الفلسطيني والعربي بل أعطى دفعة لثورات الربيع العربي وأملًا في التغيير نحو الأفضل.

وأوضح أن المواطن الفلسطيني والعربي يعلق آمال كبيرة على دور مصر التي انتزعت من أحضان العالم العربي والأمة العربية، وتعود إلى دورها الطلائعي في حكم الأمة والحفاظ على القضايا العربية المصرية وريادتها، وأن يكون هناك نوع من التوازن بين الدول العربية والإسلامية ودول أخرى سبقت في دعم القضية الفلسطينية ولها دور عظيم وكبير.

تحقيق المصالحة ورفع الحصار

من جانبه اعتبر النائب حسني البوريني أن فوز مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية نجاح عظيم يؤكد أن إرادة الشعوب بدأت تغلب وتظهر، فمرسي يمثل شريحة كبيرة من الشعب المصري التي تعرضت للكبوت والاضطهاد والحرمان من حرية الرأي وأشياء كثيرة، فهو انتصار لإرادة الشعوب بعد عناء طويل.

وأوضح البوريني أن المواطن الفلسطيني يريد أن يرى الدول العربية جميعها دولاً قوية متينة وموحدة، وفي نفس الوقت يقودها من يختارهم الشعوب، وبالتالي -حسب البوريني- عندما يختار الشعب المصري بمحض إرادته ممثليه وقادته عندئذ نحن نطمئن أن الدول العربية هي حليف ومناصر للقضية الفلسطينية.

وأضاف: «نحن ندرك أن هناك عوائق كثيرة أمام الرئيس المصري على الصعيد الداخلي ونتمنى له النجاح فيها، لكن هناك استحقاقات خارجية وأولها ملف القضية الفلسطينية المحورية التي هي قضية كل الأمة العربية، ونحن بلا شك نتطلع إلى القيادة المصرية الجديدة في أكثر من محور، المحور الأول هو على صعيد الحصار الظالم على أهلنا في قطاع غزة، فننتطلع إلى مصر جديدة أن ترفع هذا الحصار وتعيد للشعب الفلسطيني في قطاع غزة حريته وكرامته وترفع عنه الظلم الذي أوقعه عليه الاحتلال بتحالف دولي ظالم».

وتابع: «أما المحور الثاني فنحن نتطلع إلى مصر جديدة في موضوع المصالحة الفلسطينية ونتطلع إلى راع نزبه وحرص على المصالحة الفلسطينية وأصولها وبشكلها الصحيح بما يخدم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، هذان المحوران في القضية الفلسطينية هما قضية مستعجلة جدا، قبل أن يكون للرئيس الجديد موقف في موضوع أو سلو وكامب ديفيد والاحتلال والتحالفات وغير ذلك، هذه القضايا قد تكون في مرحلة متأخرة قليلاً، ولكن نحن على حالة من الاستعجال مع القضايا الداخلية التي تنتظر الرئيس الجديد مثل رفع الحصار وإتمام المصالحة بطريقة نزيهة حريضة على مستقبل الشعب الفلسطيني».

النائب موسى: فوز مرسي يمثل حدثاً كبيراً ومفصلياً في المنطقة العربية.. والمستقبل السياسي لفلسطين لا ينفصل عن المستقبل السياسي لمصر



النائب سلامة: الفلسطينيون أوثق الناس بالمصريين الذين هم بوابتنا وعمقنا الاستراتيجي.. وهنينا لشعبنا الصابر من جاء ليرفع عنه الحصار



النائب قرعاوي: فوز مرسي له أثره الإيجابي النفسي على الأمة التي تعلق آمالاً كبيرة على دور مصر ودعمها للقضية الفلسطينية والقضايا العربية



النائب بوريني: القضية الفلسطينية الاستحقاق الخارجي الأول أمام مرسي.. ونتطلع إلى دور مركزي لمرسي في رفع الحصار وإنجاح مسيرة المصالحة



حدث كبير ومفصلي

فقد اعتبر النائب يحيى موسى أن فوز مرسي يمثل حدثاً كبيراً ومفصلياً في المنطقة العربية، فمصر تمثل أكبر دولة عربية، وذات ثقل جيوسياسي استراتيجي، والتغير الذي يجري على النظام السياسي في مصر سيكون له تأثيرات وتداعيات في الإطار الإقليمي والدولي، مؤكداً أن الآمال المعلقة على فوز مرسي بانتخابات الرئاسة مرتبطة بمكانة مصر ودورها في المنطقة العربية.

وأكد أنه يوجد آمال عريضة عند الشعب الفلسطيني باعتبار أن فلسطين تعتبر بوابة مهمة لمصر، والمستقبل السياسي لفلسطين لا ينفصل عن المستقبل السياسي لمصر ولأن الحالة الفلسطينية تعيش حالة من الضعف نتيجة لضعف النظام السياسي العربي، مضيفاً: «الجميع يؤمن أن نهضة مصر سوف تنعكس على فلسطين والحق الفلسطيني، وارجاع الحقوق المسلوقة».

وتابع: «نعتبر أن إضافة محمد مرسي إلى النظام السياسي العربي ليست إضافة كمية بل نوعية ستقوي النظام العربي الرسمي، وستجعل المنطقة العربية لها وزن في السياسات الإقليمية والدولية، ونحن نعي أيضاً أن التحديات التي تقابل الرئيس القادم كبيرة وهناك أفخاخ في طريقه، فالمطلوب مزيد من الحكمة والوعي والصبر حتى تستطيع مصر أن تتعافى وتتجاوز مشكلاتها الكبيرة التي وضعت فيها قبل وبعد الثورة إلى أن تبدأ القاطرة تسير على سكة النهضة والتقدم».

المنحة بعد المنحة

من ناحيته علق النائب سالم سلامة على فوز مرسي قائلاً: «هذه إرادة الله وبعد المنحة تأتي المنحة، فبعد السجون والمعتقلات والتعذيب يأتي الفرج،

النائب د. مروان أبو راس لـ "البرلمان":

مشروع القانون المدني الفلسطيني يحتوي على كنوز إجرائية وقانونية تضبط الحالة المدنية الفلسطينية



النائب / د. مروان أبو راس

القانون سيرج الجهاز القضائي بالكامل وستكون له انعكاسات رائعة على المجتمع الفلسطيني

قضاة فلسطينيون كبار صاغوا القانون وتمت استشارة قانونيين وقضاة دوليين

القانونية، وأحد الذين أسهموا في إعداد مشروع القانون، وسأعكس عن أهداف ودوافع ومضامين القانون عبر سطور هذا الحوار.

أقر المجلس التشريعي مشروع القانون المدني الفلسطيني مؤخرا بالقراءة الثانية. "البرلمان" التقت النائب د. مروان أبو راس عضو اللجنة

مفصلة في هذا الطرح. كيف تعامل المجلس التشريعي مع إقرار المشروع المدني ولا سيما أن مواده ١٣١٢ مادة وبندا بندا؟ الإخوة النواب أصروا على إنجازهم وقراءته وفعلت تمت قراءته بالحرف ومناقشته مادة مادة.

كيف سيكون انعكاس القانون على واقع المعاملات المدنية في المجتمع الفلسطيني؟

ستكون له نتيجة رائعة على المجتمع الفلسطيني وسيرج القضاء في عملهم وسيرج وكلاء النيابة في عملهم وكذلك سيرج المواطن لأنه عندما يعرف أن هناك قانونا ضابطا سيرتاح ويعرف الجدوى والنتيجة لمعاملاته.

هل تتوقعون أن يلقى القانون بظلال إيجابية على الأداء القضائي خاصة أن مرجعية المعاملات المدنية تم اختزلها في قانون موحد؟

بطبيعة الحال أنا اعتقد تماما أنه سيرج الجهاز القضائي بالكامل لأن المواد مفصلة ومضبوطة ومحددة، وكل ما يحتاجه القاضي سيجده في هذا القانون، والقضاء لن يجد أفضل من هذا القانون، واتساع القانون شامل لجميع نواحي المجتمع وهذا ما يريج القضاء.

في الحقيقة يوجد نص بند موجود في بداية القانون بأنه كل مادة يختلف عليها يرجع إلى الشريعة الإسلامية بمعنى أنه كل ما يخالف الشريعة الإسلامية لا يعتمد في هذا القانون فهذه المادة أراحتنا من الخلاف والجدل، ولذلك جميع مواد القانون منسجمة مع الشريعة الإسلامية، وكان خلاف بسيط على حروف لها دلالات معينة. كذلك هناك التامين على الحياة حذفناه من القانون حتى نخرج من الخلافات في هذا الموضوع.

هل خضع مشروع القانون لورش عمل ومختصين في هذا المجال؟

هو جاهز لأن الذين قاموا بصياغته من كبار القضاة المعروفين على مستوى فلسطين وربما هناك كان استشارات لقضاة عالميين وأهل قضاء وقانون واختصاص.

هل وضع المجلس التشريعي مذكرات توضيحية للمشروع لاسيما أنه يشمل على مصطلحات ومفاهيم قانونية مقتضبة؟

من أجمل ما في هذا القانون أنه يشتمل على مواد توضيحية أكثر من ألف صفحة توضح كل نقطة فيه سواء من الناحية القانونية أو الشرعية والأدلة الشرعية

ولذلك اسمه القانون المدني فضبط مثلا الوقف والهبة والإجارة والتامين وأشياء كثيرة جدا حيث أنه أكثر من ٢٢٠ صفحة وهو قانون ضخم نسبة للقوانين الأخرى. **ما هو مآل مجلة الأحكام العدلية بعد إقرار المشروع المدني؟**

لا يوجد أي تعارض بينهما، والأصل في هذا القانون أن يلغي كل ما سواء وبالتالي نحن ملتزمون بتطبيق القانون بعد إعلانه في الجريدة الرسمية ليأخذ مكانه في التطبيق.

ما مدى مساهمة اللجنة القانونية في المجلس التشريعي في إعداد هذا القانون؟

في الحقيقة نحن في اللجنة القانونية وجدنا القانون جاهزا إلى حد كبير وأرسلنا به للمختصين الشرعيين وأعطونا بعض الملاحظات الشرعية على القانون واعتمدنا تلك الملاحظات وأعدنا صياغته من جديد وقرأناه في المجلس التشريعي وتم إقراره بالقراءة الثانية.

من المعلوم أن بعض التقنيات المدنية قد تخالف الشريعة الإسلامية مثل الفوائد والتأمين على الحياة فكيف تعامل المجلس في مثل هذه الأمور؟

النائب د. محمد شهاب مقرر اللجنة القانونية في المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان":

قانون معدّل لقانون الأحوال المدنية يشكل انفراجة حقيقية لحاضني الأطفال مجهولي النسب والازدواجية الإسمية لهم

في التخفيف عن ذوي مجهولي النسب؟

بلا شك أن هذا المشروع يشكل انفراجة حقيقية لحاضني الأطفال مجهولي النسب الذين ترون عيونهم صوب المجلس التشريعي منتظرين سن القانون الجديد، حيث أدر كنا حجم معاناة الحاضنين ولهفتهم لتعديل القانون وذلك من خلال جمعهم لتوقيعات ٢٢٠٠ شخص يدعمون التعديل والتواصل مع الإعلام والمؤسسات المجتمعية، وكذلك عندما جلسوا مع د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة ومع رؤساء اللجان والتردد الدائم على المجلس، وبالتالي نسال الله أن يساهم هذا التعديل في الحد من معاناة مجهولي النسب وحاضنيهم.

ألا تخشون أن يكون لإضافة كلمة (مولى) أثارا نفسية سلبية على المحضون؟

أود التأكيد على أن مشروع القانون المعدل خضع للعديد من ورش العمل وجلسات الاستماع مع المختصين في الشريعة الإسلامية والصحة النفسية والمختصين في علم الاجتماع وتناولنا بالمناقشة الأبعاد النفسية والشرعية على إضافة كلمة (مولى) وأجمع الحضور على أن هذا الإجراء يندرج في إطار الموازنة بين المنفعة والضرر، حيث ثبت أن إضافة كلمة (مولى) لا تقاس بحجم الضرر الذي يلحق مجهولي النسب وحاضنيهم عند الإبقاء على الاسم الوهمي، وبالتالي فإن الآثار النفسية قد تكون محدودة مقابل الاحتواء النفسي الذي سيتحقق بإلحاق الطفل باسم حاضنه بوجود كلمة (مولى).

القانونية في المجلس التشريعي، وطرحت عليه عددا من الأسئلة حول هذا القانون والحيثيات والملايسات المرتبطة به عبر سطور هذا الحوار.

في خطوة بالغة الأهمية أقر المجلس التشريعي مؤخرا مشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية بشأن تسمية مجهولي النسب بالقراءة الثانية.

"البرلمان" التقت النائب د. محمد شهاب مقرر اللجنة



النائب / د. محمد شهاب

وبين الأقارب يدعى منسوباً لمن يحضنه، وما يحمله ذلك من مخالفة شرعية.

كل هذه المعطيات دفعتنا كجنة قانونية إلى عقد لقاءات مع متخصصين وورش عمل بالخصوص للخروج بصياغة جديدة تراعي خصوصية هذه الشريحة.

هل تبنى المشروع ضمانات إجرائية معينة تواكب تسمية مجهولي النسب؟

أضاف مشروع القانون المعدل لقانون الأحوال المدنية فقرتين تتعلقان بالجهات المنوط بها تغيير اسم مجهول النسب حيث تتمثل الفقرة

أفتوا بإضافة كلمة (مولى) منهم د. نزار ريان رحمه الله، ود. سالم سلامة ود. مران أبو راس ود. أحمد أبو حلبية ود. يونس الأسطل.

ما هي الإشكاليات العملية التي تثيرها تسمية مجهولي النسب والتي تستدعي قانونا لحلها؟

من أبرز الإشكاليات التي استدعت الإسراع في إتمام مشروع القانون المعدل لقانون الأحوال المدنية الكم الكبير من الشكاوى المقدمة من حاضني الأطفال مجهولي النسب والمؤسسات المتخصصة برعايتهم إلى المجلس التشريعي فضلاً عن إثارة الموضوع في الأوساط الاجتماعية والإعلامية، وقد استضاف المجلس التشريعي العديد من العائلات التي عبرت عن حاجتها الماسة للتشريع، باعتبار أن الإجراءات الحالية المتعلقة بتسمية مجهولي النسب بإسناد الاسم الوهمي للطفل قد تسببت لهؤلاء الأطفال بالضرر النفسي والغربة الاجتماعية، وقد سببت هذه الإجراءات حالة من الازدواجية في تسمية الأطفال حيث يدعى الطفل باسم وهمي في المدرسة والجهات الرسمية بينما في المنزل

بداية ماهي الأسباب الموجبة للمشروع؟

تتلخص مبررات التعديل في المعاناة التي سببها النص القديم الذي كان يقيد المولود مجهول النسب باسم وهمي في سجل الأحوال المدنية بينما كان يدعى بين أفراد الأسرة الحاضنة له باسم من يحضنه، وبالتالي فقد خلفت هذه الازدواجية في التسمية أثارا سلبية في وجدان الأطفال مجهولي النسب وحاضنيهم.

وبناءً عليه فقد تقدم العديد من الحاضنين للمواليد مجهولي النسب إلى المجلس التشريعي بطلب لتغيير الاسم الوهمي وإضافة كلمة (مولى) بين اسم المحضن والحاضن.

ما هو مضمون التعديل وأهميته؟

تضمن التعديل جواز إضافة كلمة (مولى) بين اسم المحضن والحاضن، بحيث يصبح الشخص المحضون مضافاً للشخص الحاضن، فضلاً عن تحصين هذه الإضافة بجملة من الإجراءات التي تكفل حق الحاضن والمحضون وتحول دون التلاعب في تبديل الأسماء.

هل خضع مشروع القانون لدراسات أو ورش عمل للوقوف على الأبعاد الشرعية والنفسية لإضافة كلمة مولى؟

خضع المشروع المعدل للعديد من ورش العمل واللقاءات مع القضاء الشرعي ومبرة الرحمة والمختصين بالشريعة وجميعهم أيدوا التعديل المقترح بإضافة كلمة (مولى)، وبالتالي توحيده لقب الطفل والقضاء على الازدواجية في اللقب، والجدير ذكره أن نخبة من علماء الشريعة

لا بد من إطلاق سراح المعتقلين ووقف الملاحقة الأمنية والمسح الأمني وفتح الجمعيات

النائب عطون: ما تحتاجه الضفة من المصالحة هو إطلاق الحريات

المجلس التشريعي لن يكون حجر عثرة أمام تحقيق المصالحة وحريصون على التوافق في كل القضايا

دعا أحمد عطون، النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن مدينة القدس المحتلة، والمُبعد إلى رام الله، إلى إطلاق فضاء الحريات لكل المواطنين في الضفة الغربية، معتبراً أن هذا ما تحتاجه الضفة الغربية من المصالحة. وأضاف عطون في حوار صحفي: "ما تحتاجه الضفة الغربية

من المصالحة أمر واحد فقط، هو إطلاق الحريات العامة لكل المواطنين، بعيداً عن الفصل الوظيفي والاعتقالات والاستدعاءات وإغلاق الجمعيات وحظر الأنشطة السياسية والنقابية من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية". وشدد عطون على أن "اتفاق المصالحة بين حركتي فتح

وحماس يتضمن بكل تأكيد دعوة المجلس التشريعي للانعقاد عقب تشكيل الحكومة برئاسة محمود عباس لنيل الثقة"، مؤكداً أن "التشريعي لن يكون حجر عثرة أمام تطبيق بنود المصالحة كافة". وفيما يلي نص الحوار.

يلاحظ أن الرأي العام الفلسطيني متفائل بحذر شديد فيما يتعلق باتفاقات المصالحة المتكررة، لماذا بحسب رأيك؟

لا يلام الشارع الفلسطيني في ردة فعله الفاترة على هذه اللقاءات أو الاتفاقيات، لأنه بعد مرور ٥ سنوات على الانقسام والوعود الكثيرة خاصة اتفاق القاهرة العام الماضي ومؤخراً احتفلنا بالذكرى السنوية الأولى لهذا الاتفاق، تأمل في حينه أن يخرج من الواقع الصعب الذي يعيشه فوراً وفي مقدمتها إنهاء الاعتقال السياسي والمسح الأمني والفصل الوظيفي وهذه الاحتياجات كلها تلامس كل مواطن وكل عائلة بشكل يومي إلا أن هذا لم يحدث فاستمرت الاعتقالات وبالعكس ارتفعت وتيرتها مما ادخل الناس في حالة من الإحباط العام.

ولأجل ذلك؛ جاء اتفاق ثم بعده لقاء ثم اتفاق ثم لقاء وهكذا وبالتالي كان يأمل الشارع الفلسطيني بانفراجة على صعيد الحريات العامة وكن في النتيجة العامة لم يتغير الواقع وبالتالي من الطبيعي أن تفقد الناس الثقة بهذه اللقاءات وتعتبرها مضیعة للوقت فقط وكأنها مصالحة بين المسؤولين فقط من الطرفين.

يشاع أن الاتفاق بين القيادات مهم لترجمة المصالحة على أرض الواقع؟

الخلاف ليس متعلقاً بين أشخاص بل برامج سياسية وأحزاب ولكن لغة تواصل بين القادة قد يكسر قالب الجليد الذي كان موجوداً بين الطرفين.

أين وصلت لقاءات القاهرة بين حماس وفتح؟

حتى الآن يوجد هناك اتفاق صريح على الحكومة وما يتم بحثه الآن هو أسماء الوزراء ولا نريد الحديث عن الأسماء لوسائل الإعلام، حتى الآن هناك تفاهمات وأجواء ايجابية في تداول الأسماء حتى هذه اللحظة وقدمت قوائم بالأسماء من وفدي الحركتين وهناك شبه اتفاق.

هل القوائم من المستقلين؟

ليس دقيقاً بهذه العبارات، لم نأت بشي جديد أو غريب عندما كان الحديث عن حكومة وحدة وطنية عقب اتفاق القاهرة العام الماضي تم طرح قوائم جزء من هذه القوائم طرحت اليوم مع التأكيد سواء من وفد حماس أو فتح انه لن يكون أي اسم يختلف عليه الطرفين عائقاً أمام تشكيل الحكومة.

هل يمكن اختيار وزراء في حكومات سابقة أو من غير قادة الفصائل؟

الشعب الفلسطيني هو شعب مؤطر إما لهذا الطرف أو ذاك، وأنا لا أريد أن أحاسب الناس على ميولهم، نحن نريد أشخاص من ذوي الكفاءة ومن يشهد لهم بالتميز، وأن يتم توافق على هذه الشخصية من الطرفين وما دام اتفقوا على هذا الاسم فلا خلاف على ذلك ولن يكون هناك عائق.

هل صحيح تجنب الوفدين فتح الملف الأمني؟

لا نستطيع القول انه تم تجميده ولكن تم الاتفاق

على عدم إثارة أي قضية قد تنسف المصالحة أو تعوق العمل بها، ولكن أنا في لقائي مع عزام أحمد (رئيس وفد وفتح لحوار المصالحة) قال إن هناك شبه توافق لانجاز جهاز الشرطة أو الدفاع المدني أو الأمن الوطني ولكن تم تأجيل المخابرات والوقائي إلى فترات قادمة.

ويجب التأكيد على نقطة هامة أن الانقسام استمر خمس سنوات ومن الصعب ان يتم حل كل القضايا الخلافية خلال شهر، ولكن مع تشكيل الحكومة وبدء عملها سيكون هناك دور عربي وتحديدًا مصري في متابعة الأجهزة الأمنية وتشكيلاتها.

هل تعتقد أن حماس أو فتح ستتخذان قراراً بالمشاركة في الانتخابات بعد ٦ أشهر؟

حتى لا أكون متشائماً، أنا أقول أن الانتخابات حق مقدس يجب احترامه ونحن نؤمن بالانتخابات وهي الطريق الوحيد لإيصال أي طرف ليحكم البلد من خلال صندوق الاقتراع والصندوق فقط.

ولكن السؤال هل الأجواء مهيأة لإجراء انتخابات في الضفة الغربية بعد خمس سنوات من الاعتقال والملاحقة والمسح الأمني وإغلاق مؤسسات ومصادرة أموال؟ هل تتوقع أن تنتهي هذه الأجواء البوليسية وغير الصحية لأي انتخابات حرة ونزيهة خلال ٦ شهور؟

في تقديري غير كافية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، نحن بحاجة إلى سنة على الأقل لمعالجة هذه الملفات وتهيئة الأجواء لانتخابات ديمقراطية.

هل يعني ذلك أن حماس لن تذهب للانتخابات في ظل هذه الملاحقة من الأجهزة الأمنية لعناصرها؟

لا نحمل هذا الاتفاق الملف الفلسطيني بكل تعقيداته. نحن أردنا كسر الجمود القائم وبالتالي تم تشكيل الحكومة ثم تحديث السجل الانتخابي وسيتم عرضها على المجلس التشريعي وبعد ذلك تحميل ملف الانتخابات إلى عمل الحكومة وهذا يأتي في سياق عمل الحكومة القادمة وليس اشتراطاً على الاتفاق بحد ذاته.

هل سيتم عرض الحكومة القادمة على المجلس التشريعي لنيل الثقة؟

حسب الاتفاق في الخطوة التي تعلن به الحكومة عقب لقاء مشعل وعباس في نفس اليوم سيدعو عباس التشريعي للانعقاد لعرض الحكومة وإعطاء الثقة الحقيقية بها وحتى لا يستطيع احد ان يعترض عليها. وأول صورة وترجمة حقيقية للمصالحة هو اجتماع



النائب / أحمد عطون

النواب من كل الأحزاب تحت قبة البرلمان.

هل هناك اتفاق على جدول أعمال المجلس التشريعي؟

المجلس التشريعي لن يكون حجر عثرة أمام تحقيق المصالحة وستكون كل القضايا توافقية وهذا ما نأمل.

حتى مراسيم الرئيس؟

مراسيم الرئيس والقرارات السابقة للحكومات جميع هذه القضايا سننظر بها ولن تكون محل خلاف بداية عمل هذه الحكومة، ولكن هذا الكلام لا يعني أننا سنستجاوز القانون بالمطلق وهي ستبقى محل نقاش آلياتها ووسائل تطبيقها وقد يتم

التوافق على كيفية تطبيقها.

ماذا عن قانون الانتخابات؟

حتى الآن لم يتم إقرار قانون نهائي للانتخابات جرى عليه تعديل، لجنة الانتخابات عندها قانون وعند الرئيس قانون، التوافق اللي حصل في القاهرة ثلثين للقائمة النسبية وثلث للدوائر وبالتالي على أي قانون نمشي؟

الجهة الوحيدة المخول ببحث هذه القضايا هو المجلس التشريعي وهو سيد نفسه لبيت فيها، والقاعدة أن المجلس التشريعي لن يعترض على قضية تم التوصل إليها بالتوافق ويبقى المجلس سيد نفسه في النهاية.

كان لك جهود ولقاءات خلال إضراب الأسرى مع المصريين، كيف انتصر الأسرى على الاحتلال؟

الأسرى هو الجرح النابض للشعب الفلسطيني والسبب الرئيسي عن هذه المعاناة هو الاحتلال والشيء المخجل عند الحديث عن الأسرى نتحدث عن انجازات حققها أشخاص خاضوا معركة غير متكافئة مع العدو فقط لا يملكون سوى أمعائهم الخاوية وهم الذين فرضوا على الشارع والقيادة التحرك.

وأنا مستغرب بقاء الأسرى حتى الآن في سجون الاحتلال والاندفاع غير الطبيعي إلى المفاوضات بدون حل لهذا الملف. وما حققه الأسرى هو انجاز تاريخي في تاريخ الحركة الأسيرة. أنا كنت أسيراً لاثني عشر سنة، وأعرف ذلك جيداً ولم تشهد الحركة الأسيرة انجاز طوال العشرين سنة الماضية انجاز كالدني تحقق اليوم.

يكفي لهذا الإضراب أنه حقق انجاز إنهاء العزل الانفرادي، فمن الأسرى من أمضى ١٢ سنة في العزل لم تتمكن من المفاوضات ولا القيادة الفلسطينية ولا الفصائل من إخراجهم من العزل.

الأمر الآخر السماح بزيارة أهل أسرى غزه بعد ٦ سنوات وبعض الأمور الحياتية داخل السجون لم يمن علينا الاحتلال ولكن اسرانا استطاعوا ان يحققوا انجازاً كبيراً.

الكيان الصهيوني كثف من الاعتقال الإداري وكأنه انتقام؟

الاعتقال الإداري كان جزءاً من الصفقة وكنت على تواصل مع المصريين وحتى يكون الأمر واضحاً أن الاعتقال الإداري لم يكن جزءاً من مطالب الأسرى المضربين، ولكن تزامناً إضرابهم مع إضراب فردي للإداريين وكان هناك تدخل مباشر من قبل الإخوة المصريين لإنهاء قضية الشيخ خضر عدنان إلى جانب قضية زيارة أهل غزه كانت جزءاً من صفقة شاليط كان لديهم مبرر للدخول بقوة على المفاوضات.

عندما وافق الصهاينة على مطالب الأسرى في الإضراب الشامل، وهو اتفاق مكتوب وأوقف الأسرى إضرابهم كان هناك اتفاق شفهي مع الإخوة المصريين والأصل أن يكون محترم وهو انه لن يتم التمييز لأي معتقل إداري بعد انتهاء حكمه ولن يتعامل مع الإداري إلا بأضيقات الحالات ولن يكون هناك ملف سري وتدرس كل ملفات الإداري ملف، ومن ينتهي تمديده يفرج عنه أو يعرض للمحاكمة بلائحة اتهام واضحة ومحددة ولا يتم تمديد اعتقاله أكثر من مرة.

كان هذا اتفاق شفهي مع الإخوة المصريين وهم على تواصل مع الجانب الصهيوني بشكل يومي سواء مع مكتب تنبياهو أو إدارة السجون، إلا أن الأخيرة أبلغت قيادات الأسرى من الإداريين في عدة سجون أنها لن تلتزم بأي اتفاق شفهي مع أي طرف.

في تقديري أن الكيان الصهيوني كان حرجاً من الانتصار الذي حققه الأسرى في إضرابهم الأخير، إضافة إلى شعور الكيان بالإحراج أمام المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية من قضية الاعتقال الإداري غير القانوني.

واليوم سلطات الاحتلال تحاول الالتفاف على هذا الاتفاق من خلال إصدار قرارات بتمديد الاعتقال الإداري بتواريخ قبل الاتفاق مع الجانب المصري وعند مراجعتهم من قبل الجانب المصري يقولون أن التمديدات جاءت قبل الاتفاق مما يعني بشكل قاطع ان هناك اتفاق بعكس ما تقوله اليوم مصلحة السجون واستخباراتها للأسرى انه لا يوجد اتفاق بخصوص الإداريين.

ماذا تريد الضفة من المصالحة؟

تحتاج إلى أمر واحد فقط هو إطلاق الحريات. الاحتلال قائم قائم ومشكلتنا معه قبل الانتخابات وبعد الانتخابات وستبقى إلى أن يزول عن الأرض الفلسطينية. نحن بحاجة إلى إطلاق الحريات وإطلاق سراح المعتقلين في سجون السلطة وقف الملاحقة الأمنية والاستدعاءات ووقف المسح الأمني الذي يوجد به قرار من الحكومة في الضفة ولكن حتى اللحظة لم يتم العمل به ووقف السلامة الأمنية وفتح الجمعيات والسماح لها بالعمل والنشاط.

أجندة نشاطات النواب خلال الأيام الماضية

تفقد سير امتحانات الثانوية العامة والتواصل مع الحكومة والبلديات

مساجد ومخيمات صيفية وزيارة مراكز صحية .
"البرلمان" رصدت هذه الفعاليات والنشاطات بين
دفتي هذا التقرير .

تفقد سير امتحانات الثانوية العامة ولجان التصحيح
فيها، وزيارة المؤسسات الرسمية والبلدية لمتابعة
شكاوى المواطنين ومعالجة مشكلاتهم، واقتراح

واصل نواب المجلس التشريعي نشاطاتهم وفعالياتهم
البرلمانية في طول وعرض قطاعنا الحبيب .
وتنوعت النشاطات والفعاليات الخاصة بالنواب ما بين



نواب الوسطى يتفقدون امتحانات الثانوية العامة في المنطقا

واستبشر الغول بالأشبال ومستقبلهم الذي سيكون انعكاساً
لما عُرسوا وجُلّوا عليه منذ الصغر، ليُخرَج من بينهم
القادة العظماء والقاتحين.

وأضاف: «ننا كنواب سنبدل قصارى جهدنا في دعم مثل
هذه المخيمات التي تحفظ اشبالنا وشبابنا في هذه الاجازة
الصيفية، وتكون لهم عوناً في بناء مستقبل أفضل لهم
ووطنهم فلسطين».

النائب أبو راس يلتقي بأمين عام مجلس الوزراء

في سياق مواز، التقى النائب عن الكتلة بالمحافظة د.
مروان أبو راس بأمين عام مجلس الوزراء د. محمد
عسقل بمكتبه بمقر مجلس الوزراء بمدينة غزة.

ورحب الأمين العام لمجلس الوزراء بالنائب أبو راس
وعبر عن سعادته بهذا اللقاء الطيب والتواصل بما يخدم
أبناء الشعب الفلسطيني.

من جانبه شكر النائب ابوراس الأمين العام لمجلس
الوزراء على حسن الاستقبال، مستفسراً عن العديد من
الشكاوى التي تصل من المواطنين لمكتب نواب غزة وآلية
التوصل لحلول عمليه لهذه المشاكل.

وفي الختام تم الاتفاق على استمرار اللقاءات والتواصل من
أجل حل جميع المشاكل العالقة التي تخص المواطنين.

نواب الشمال يتفقدون سير امتحانات الثانوية العامة

من جهة أخرى، تفقد نواب الكتلة بمحافظة شمال غزة
امتحانات الثانوية العامة في عدد من المدارس، وذلك في
اليوم الأول من بدء الامتحانات.

وضم الوفد كلا من النائب فتحي حماد والنائب جميل
الشنطي والنائب محمد شهاب والنائب يوسف الشرافي
والنائب مشير المصري والنائب عاطف عدوان، بالإضافة
إلى محافظ الشمال المقدم أبو حاتم السييسي وعدد من
قيادات الشرطة والأجهزة الأمنية، وذلك برفقة مدير
التربية والتعليم في الشمال الأستاذ مدحت قاسم.

وشملت الزيارات مدارس شادية أبو غزالة للبنات، وعثمان
بن عفان للبنين، وأم الفحم للبنين، حيث عبر الوفد الزائر
عن سعادته بسير الامتحانات لاسيما أنها جاءت بشكل
موحد بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأكد النائب حماد أن الأجيال الفلسطينية الشابة التي
تخوض امتحانات الثانوية العامة اليوم، هي التي ستقود
جيل تحرير فلسطين والمسجد الأقصى المبارك، من

والمعوقات التي تعيق العمل، واصطحب وفد النواب في
جوله تفقدية لكافة مرافق المركز.
وفي ختام الزيارة شكر مدير وأطباء المستشفى نواب
محافظة غزة على هذه الزيارة التفقدية والجهد المبذول
في خدمة القطاع الصحي.

ويشاركون في افتتاح مسجد الهواشي شرق غزة

في ذات السياق شارك نواب الكتلة رئيس الوزراء إسماعيل
هنية في افتتاح مسجد الهواشي بحي الشجاعية شرق
مدينة غزة.

وحضر الافتتاح كلا من النائب خليل الحية والنائب
محمد فرج الغول بمشاركه الشيخ الأردني عبد المنعم
أبو زنت وبحضور وزير الاوقاف صالح الرقب ووزير
الأشغال العامة والإسكان يوسف المنسي ووزير التربية
والتعليم أسامة المزيني وعدد من القادة والمسؤولين في
الحكومة الفلسطينية وقيادة حماس وليفيف من الوجهاء
والمواطنين.

وأكد نواب غزة على أن المساجد هي اللبنة الأساسية في
تكوين الجيل المسلم، ومنها خرج النواب والوزراء والقادة
والشهداء العظام.

وأضافوا: «عندما نرى اليوم هذا الصرح شامخاً فهذا فضل
من الله ونعمة وهو دليل على أن شعبنا لا زال بخير وأن
جهود المخلصين من أبناء شعبنا المبارك تواصل البناء
والاعمار».

النائب أبو حلبية يتفقد لجان الثانوية العامة بمديرية

غرب غزة

في ذات السياق تفقد النائب عن الكتلة بالمحافظة د. أحمد
أبو حلبية سير لجان الثانوية العامة بمديرية تعليم غرب
غزة يرافقه عبد القادر أبو على مدير مديرية تعليم غرب
غزة وفتحي رضوان النائب الإداري للمديرية .

وتفقد الوفد لجنة مدرسة زهرة المدائن للبنات، ولجنة
مدرسة رامز فاخره للبنات ولجنة مدرسة حسن سلامة
للبنات.

وأكد النائب أبو حلبية على شكره الجزيل للحكومة
الفلسطينية والشرطة لتعاونها الكبير في تحقيق الأمن
والنظام داخل اللجان وخارجها .

واستطلع أبو حلبية آراء الطالبات حول الامتحانات
وحثن على الاستعانة بالله وبذل الجهد من أجل تحقيق
أفضل النتائج بإذن الله.

وفي نهاية الجولة تمنى للطالبات النجاح والتوفيق.

النائب الغول يشارك في افتتاح مخيمات «سنيحا

كراما»

بدوره، شارك النائب عن الكتلة بالمحافظة محمد فرج
الغول في افتتاح مخيمات «سنيحا كراماً» في ساحة
الجندي المجهول وسط مدينة غزة بحضور د. نسيم
ياسين وزياد الظاظا، ووزير الاقتصاد د. علاء الدين
الرفاتى والأطفال المشاركون وذويهم وسط هتافات
أشبال المخيمات وطبول أفراد الكشافة وعروض القوى .
وعبر الغول عن فخره وسعادته بهذه المخيمات، شاكراً
كل الجهود التي تبذلها حماس في سبيل غرس الوعي
 وثقافة حُب الوطن في قلوب الأشبال، مستذكراً دعم
الشيخ أحمد ياسين والشيخ خليل القوقا للمخيمات
الصيفية منذ عشرات السنين.

وضم وفد النواب كلا من النائب مروان أبو راس
والنائب محمد فرج الغول والنائب جمال نصار وبحضور
محمود أبو حصيرة مدير التعليم شرق غزة وزياد
المدهون منسق لجان التصحيح والكونترول في مدرسة
الرملة ونبيل العربي منسق لجان التصحيح والكونترول
في مدرسة الزهراء.

وتجول وفد النواب في غرف التصحيح والتجهيز
والكونترول، مستمعا من الطواقم العاملة لشرح مفصل
حول سير العمل الخاص بعمليات الفرز والتجهيز
والتصحيح والكونترول.

وأشاد نواب بدور جميع الطواقم العاملة في الوزارة
والمديريات والهيئات التدريسية وطواقم الإشراف الذين
يواصلون العمل من أجل إنجاح امتحانات الثانوية العامة،
معتبرين ذلك انجازاً وطنياً كبيراً.

من ناحيته شكر محمود أبو حصيرة باسم مديرية التربية
والتعليم بشرق غزة وفد نواب محافظة غزة على لفتته
الكريمة والاهتمام الكبير الذي يوليه للعملية التعليمية.

وفي ختام الجولة قدم الوفد النواب وجبة إفطار
ومشروب لكافة العاملين في اللجان الذين يبلغ عددهم
٧٥٠ من المدرسين والعاملين.

ويزورون مركز شهداء الدرج الصحي

إلى ذلك زار وفد من نواب الكتلة بالمحافظة مركز
شهداء الدرج الطبي.

وضم وفد النواب كلا من النائب مروان أبو راس والنائب
جمال سكيك وكان في استقبالهم زاهر العفيضي المدير
الإداري وهاني الحلبي المدير الطبي وعدد من الأطباء
ولجنة أمصدقاء مركز الدرج.

وأشاد وفد النواب بالجهود المبذولة من قبل القطاع
الصحي في خدمة أبناء الشعب الفلسطيني، مؤكداً على



نواب الشمال يتفقدون امتحانات الثانوية العامة في شمال قطاع غزة

مدرسة أحمد شوقي للبنات، متمنين التوفيق ولنجاح
طلبة الثانوية العامة لهذا العام.

وأشاد النواب بجهود الحكومة الفلسطينية المتكاملة بين
وزارات: الصحة والتعليم والداخلية في تحقيق الأمن
والنظام والإجراءات الإدارية لإنجاح سير الامتحانات.

ويتفقدون لجان تصحيح الامتحانات بالمحافظة

كما تفقد وفد من نواب الكتلة بالمحافظة لجان تصحيح
امتحانات الثانوية العامة بالمحافظة للاطلاع على سير
العمل في اللجان.

مقال



النائب / فتحي القرعاوي

جامعة بيرزيت .. متى يترجل الفارس؟

عندما أستذكر جامعة بيرزيت أستذكر رجالها الكرام العظام من أبناء الكتلة الإسلامية عندما كنت مدرساً في فترة خلت في أحد معاهد مدينة رام الله وكنت أتابع عن كثب نشاط الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت والتي خطت الخطوة الأولى نحو التشكل فكانت أم الكتل الإسلامية على مستوى الوطن ولرجالها السبق في النشاط النقابي رغم قلة عدد أبنائها في ذلك الوقت. لقد كان الحديث في تلك الفترة عن مشاركة الكتلة الإسلامية الوليدة في الانتخابات الطلابية مثار نكتة واستهجان بين الأطر الطلابية في جامعة عريضة كبير زيت حيث كان اليسار وحركة فتح المتنافسان الرئيسيان على مقاعد مجلس الطلبة في الجامعة بل أكثر من ذلك حدثني أحد المضطلعين في تلك الفترة أن نقاشاً دار داخل إدارة الجامعة وطرح سؤال عبثي ترى لو فازت الكتلة الإسلامية ماذا سنفعل؟ وأمام ضحك الجميع قال أحدهم أنا أرى أن نفلق الجامعة ولا ضرورة لوجود جامعة بيرزيت في ظل سيطرة الكتلة الإسلامية على مجلس الطلبة..! إلا أن الإصرار والإخلاص والارادة الحرة رفع اسم الكتلة الإسلامية لتثبت نفسها كإطار طلابي أصيل وليس طارئاً على المجتمع الفلسطيني فكان صائب ذهب وجواد أبو سلمية أول الشهداء الذين روت دمائهم أرض بيرزيت ثم تتابعت قوافل الشهداء القادة. يحيى عياش، أيمن حلاوة، عبد المنعم أبو حميد، أيهاب أبو سليم، ضياء الطويل، عبد اللطيف حروب، خليل الشرف.. و.. القائمة طويلة.

لقد شهدت مدرجات جامعة بيرزيت المعارك حامية الوطيس بين التيار الإسلامي الذي رفعت رايته الكتلة الإسلامية وبين تيار اليسار والذي كان في تلك الفترة بعض فصائله تجادل حتى في وجود الله وكان النقاش ينصب في كثير من الأحيان حول أدلة إثبات وجود الإله وكان الأستاذ بسام جرار والشيخ فضل صالح والشيخ حسن يوسف وغيرهم من قادة العمل الإسلامي ممن تصدى لتلك الحملة وتلك التيارات التي كانت في تلك الفترة لا زالت تعتبر الدين أفيون الشعوب وما هي إلا سنوات قليلة وإذا بتيار اليسار الإلحادي يتهاوى وإذا بالكتلة الإسلامية ترفع اللواء.. لواء الحق والحرية لواء الصدق لواء النور لواء الإخلاص والعمل وإبراز الوجه الحقيقي للقضية الفلسطينية لقد كانت جامعة بيرزيت في مرحلة خلت قبلة لأصحاب الرأي الحر فكان لها الأثر على كل جامعات ومعاهد الوطن بل على الوطن كله.

لقد تميزت هذه الجامعة العظيمة بتخريج كوكبة من كرام الرجال الذين منهم من قضى نحبه شهيداً إلى الله ومنهم ما زال رافعاً الراية يؤدي واجبه منطلقاً من قلب هذه الجامعة (فما ضعفوا وما استكانوا) أستذكر من رجال تلك الحقبة العظيمة ومن خريجيهما الأفاضل الدكتور عبد الحليم الأشقر، والذي ترشح للرئاسة الفلسطينية في أول انتخابات حصلت في فلسطين بعد قدوم السلطة هذا الرجل العظيم القابع في سجنه في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ١٢ عاماً وكل جرمه أنه رفض الإدلاء بشهادته لإدانة شخص آخر أمام المحاكم الأمريكية، أستذكر السادة الأساتذة سامر نمر، ومحسن أبو عيطة، وزياد شديد، وفخري صباح، والشاعر المبدع عقل ربيع، والإعلامي الشهير عبد الله السعافين، والأستاذ جميل الدلو، وزياد حمدان، وجمال حسام، كما أستذكر القائد إبراهيم حامد، والشهيد صالح التلاحمة، ولا أنسى الزملاء في المجلس التشريعي محمود مصلع، وباسم الزعاري من خريجي جامعة بيرزيت والذين هم اليوم قادة وأي قادة. والقائمة طويلة طويلة طويلة من أصحاب الألقاب والشهادات العالية والمراكز المرموقة فحق للكتلة الإسلامية أن تنبئه فرحاً وفخراً بأبنائها ورجالها وقاداتها..

وأمام هذه الصفحة ناصعة البياض وأمام هذا التاريخ النقي وأمام هذا الإبداع لأبناء الكتلة الإسلامية نقف بكل الإحترام والتقدير والتحية إلى من تسلم الراية بعد هذه الكوكبة ولا زال رغم الاعتقال والملاحقة والحرمان من تقديم الإمتحانات والمنع من التخرج بسبب استمرار الاعتقالات لأبناء الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت اليوم. هؤلاء الذين يصرون على إسماع صوتهم وتوصيل مظلمتهم، هؤلاء الذين حملوا هم الوطن ورفعوا راية مطالبهم وهم ليسوا طلاب وظيفية ولا باحثين عن مال أو زيادة معاشات أو التعجيل بقبض الرواتب، إن مطالبهم واحد وهو حقهم في التعليم بحرية والحق بالتخرج بعد ثماني أو تسع سنوات تخللها الاعتقالات في سجون الاحتلال والسلطة.. يريد هؤلاء أن يتساووا مع زملائهم في نفس الجامعة من أبناء فتح والشعبية والديموقراطية وبقية الفصائل يريدوا أن يرسلوا رسالة واضحة المعالم إلى كل ذي لب وعقل وفهم إلى من يؤمن بالحرية والعدالة إلى كل من يؤمن بحقوق الإنسان ومنها حقه في التعلم والتخرج ودون تنكيد أو تنغيص أو (سمة بدن) لماذا تتخرج كل الأمم وتنجح في امتحان القبول وتوظف وتنبأ المناصب دون ملاحقة ودون متابعة ودون اعتقال ودون محاكم مدنية أو عسكرية إلا أبناء الكتلة الإسلامية؟! سؤال يرسله الأبرار الأحرار المعتصمون في ساحة جامعة بيرزيت نيابة عن أبناء الكتل الإسلامية في كل معاهد وجامعات فلسطين إلى كل من يهمة الأمر وعلى رأسهم الرئيس الفلسطيني والسيد عزام الأحمد الذي يتباكى على المصالحة ويتهم حماس بعرقلتها وإلى كل رؤساء الجامعات وإلى كل العلماء وإلى كل الكتل الطلابية في العالم كله عليها تصل ويكون المخرج لهذه الفئة من أبناء الشعب الفلسطيني..

وإننا إذ نشد على أيديكم يا أبنائنا ويا إخواننا ويا قادة المستقبل من أبناء الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت ونقول لكم ارفعوا رؤوسكم عالية بجامعتكم وباخوانكم من أبناء الكتلة الإسلامية الذين خلوا والذين جاؤوا من بعدهم كما أقول لكم إن وقفتكم ضد الظلم والإجراءات التعسفية حق مشروع، فنحن معكم ومن ورائكم حتى يتوقف الإعتقال السياسي ضد طلاب الجامعات وضد الإنسان الفلسطيني الحر، فقد آن الأوان أن تترجلوا أيها الفرسان الكرام فيصبركم وبثباتكم وبإصراركم تصنعون فجركم وفجر أمتكم وإن ذلك قريب قريب إنشاء الله.

مات لمعالجة شكاوى وهموم المواطنين

وفي نهاية الجولة شكر وفد النواب القائمين على العملية التعليمية وحسن النظام والترتيب.

النائب الجمل يزور بلدية النصيرات

من جهة أخرى زار النائب عن الكتلة بالمحافظة د. عبد الرحمن الجمل بلدية النصيرات بحضور وفد من لجنة منطقة الحسانية بمخيم النصيرات، وكان في استقباله محمد أبو شكيان رئيس بلدية النصيرات ومجلس إدارة البلدية.

وناقش النائب الجمل مع رئيس البلدية العديد من القضايا التي تخص منطقة الحسانية على مستوى الاحتياجات والمتطلبات على صعيد المشاريع الترفيهية والرياضية والخدماتية. وطالب النائب الجمل بضرورة توفير المشاريع الترفيهية لمخيم النصيرات نظراً لقلة الأماكن العامة في المنطقة. من جانبه استعرض أبو شكيان أبرز انجازات بلدية النصيرات من مشاريع خدماتية ومشاريع ترفيهية، بالإضافة للمعوقات التي تواجهها.

نواب خان يونس يتفقدون سير امتحانات الثانوية العامة

بالمحافظة

من جهتهم شارك نواب الكتلة في محافظة خان يونس وفدا حكوميا في جولة تفقدية للجان امتحانات الثانوية العامة في محافظة خان يونس.

وضم الوفد كلا من النائب يونس الاسطل والنائب يحيى العبادسة ووزير التربية والتعليم أسامة المزيني ووزير الاوقاف والشئون الدينية صالح الرقب ورئيس بلدية خان يونس محمد الفرا ولفيف من وكلاء الوزارات والمدراء والإعلاميين. وتجول الوفد على عدة لجان امتحانات تابعة لمديرية التربية والتعليم بخان يونس وأخرى تابعة لمديرية شرق خان يونس حيث تفقد الاجواء العامة للجان واطلعوا عن قرب على احوال الطلبة واستفسروا منهم عن سير الامتحانات وعن أهم المعوقات التي تواجههم وتحول دون إتمام العملية على أكمل وجه.

من جانبه أبدى النائب الاسطل ارتياحا كبيرا من الاجواء العامة للامتحانات وقال: «رأينا لجاناً منتظمة ولم نلمس فيها ما يشوب الهدوء أو يؤثر على مجرياتها بشكل عام». وأضاف: «القاعات هادئة ومنتظمة والإدارة مرتاحة والشرطة لم تسجل أي حالة تستوجب تدخلها لا في خارج اللجان ولا في داخلها». وأوضح الاسطل أن الزيارة تبعت بالاطمئنان على انتظام اللجان ١٠٠٪ وتوفير كل اسباب الهدوء والراحة لأبنائنا ما يشهد بالنزاهة العالية للامتحانات الامر الذي ينعكس ايجابا على نتائجها بإذن الله.

وتوجه بالشكر الجزيل للحكومة الفلسطينية ولوزارة التربية والتعليم بكل دوائرها ومدراء المدارس والأساتذة الذين سهروا على تعليم ابنائنا وتربيتهم ثم على انجاح موسم الامتحانات وخاصة أولئك الذين في لجان التصحيح يعملون بجد واجتهاد.

كما اشد بالتسيق الكامل الحاصل بين وزارتي التربية والتعليم في شقي

الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، معتبرا ذلك مؤشرا كبيرا على تحقيق حلم الشعب الفلسطيني في المصالحة الوطنية والشراكة لتكون الأمة كلها كالبنيان المرصوص في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالاحتلال الذي لا يتوانى في تهديدنا وإلحاق الأذى بنا جميعا.

خلال التقدم والرقي في الدرجات العلمية.

كما أثنى حماد على النظام والترتيب الذي يسود إجراء الامتحانات، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الطلاب من خلال توفير الجو النفسي الملائم، للحصول على أعلى الدرجات، مقدماً شكره لجميع العاملين في لجان الامتحانات من وزارتي التربية والتعليم



الوسطى من القطاع

والداخلية.

نواب الوسطى يتفقدون لجان امتحانات الثانوية العامة

بالمحافظة

في ذات الإطار، تفقد نواب الكتلة في المحافظة الوسطى سير عمل لجان امتحانات الثانوية العامة في عدة مدارس بالمحافظة. وضم الوفد كلا من النائب سالم سلامة والنائب عبد الرحمن الجمل رئيس والنائب هدى نعيم، بالإضافة لرئيس بلدية النصيرات محمد أبو شكيان برفقة مدير التربية والتعليم والطاقي الإداري في المحافظة.

وشملت الزيارات لجان مدرسة خالد بن الوليد ومدرسة ممدوح صيدم ومدرسة البريج الثانوية للبنات ومدرسة البريج الثانوية للبنين ومدرسة سكيئة ومدرسة المنفلوطي، حيث عبر الوفد الزائر عن سعادته بسير الامتحانات.

وأكد النائب سلامة أن الطلاب الذين يتقدمون لامتحانات



نواب غزة يزورون مركز شهداء الدرج الصحي

الثانوية العامة اليوم هم جيل المستقبل لتحرير القدس الشريف من أيدي الاحتلال الغاصب.

كما أثنى النائب الجمل على الإجراءات الإدارية التي تسود لجان الامتحانات، مضيفاً: «هذه الإجراءات المقدمة من التعليم والصحة والداخلية تنعكس بشكل إيجابي على الطلاب من خلال توفير الجو النفسي الملائم، للحصول على أعلى الدرجات».



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

وفقاً بمرسي

تنتصب مجموعة من التحديات في وجه الرئيس المصري المنتخب د. محمد مرسي الذي يواجه تركة بالغة الثقل والصعوبة من مخلفات العهد البائد.

القضية الفلسطينية تشكل إحدى أهم التحديات التي تواجه مرسي على الصعيد الخارجي، ويتوقف عليها -حسب وجهة نظر البعض- تقييم مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الفلسطينيين وقضيتهم الوطنية خلال المرحلة المقبلة.

ما بين فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية المصرية وتأكيده الدائمة حيال القدس وفلسطين، وبين الآمال والطموحات المعلقة عليه أملاً في تغيير عاجل على المدى القريب، وقفة نظام.

كان لافتاً تماماً أن تبلغ الفرحة الفلسطينية بفوز مرسي حدوداً قصوى، وأن يتصدر مطلب رفع الحصار عن غزة قائمة المطالب الفلسطينية التي يتوجب على مرسي إنفاذها على المدى القريب.

نكاد نفهم سر استعجال الناس وثقل مطالبهم من الوافد الجديد لمقر الرئاسة المصرية، إذ أن شدة وطأة المعاناة التي صيها نظام مبارك على رؤوسهم جعلت منهم يتشبثون بريح الأمل الوافدة مع الرئيس الجديد، لكننا لا نستطيع فهم واستيعاب حجم الآمال والطموحات التي يعلقها بعض السياسيين والمسؤولين الفلسطينيين على مرسي، وكأنهم لا يدرون عن العوائق الجمة والمشكلات العميقة التي تواجه الرجل شيناً.

تواجه مرسي جملة من العقبات التي تجعل منه أكثر انشداداً إلى معالجة الهموم والمشكلات المصرية الداخلية، ومنحها الأولوية القصوى على ما سواها من استحقاقات خارجية.

مرسي يتحرك اليوم بصلاحيات رئاسية محدودة، وتترصد به دولة عميقة على رأسها المجلس العسكري الذي يشكل دولة داخل الدولة، ورئيساً على الرئيس، وإعلاماً فاجراً يتصيد الأخطاء والهفوات إن لم يصطنعها للإساءة إلى التجربة الرئاسية الجديدة والتحرير عليها، وشبكة من أصحاب المصالح والمتضررين الذين يسلبهم فوزه ومشروع نهضته امتيازاتهم الكبرى، فضلاً عن قوى إقليمية ودولية حريصة على تلغيم مسيرته وإفشال تجربته بكل معنى الكلمة.

لذا، قد يكون الوصف الأنسب للرجل ما وصفه به بعض المفكرين والمراقبين من أنه مقدم اليوم على عملية استشهادية تتضاءل احتمالات النجاة بشأنها في الدنيا إلى أدنى درجة مع ارتفاع حظوظ نجاحها في الآخرة إلى الدرجة القصوى.

لا يستطيع مرسي أن يقدم لنا الكثير كفلسطينيين على المدى القريب، ويتعين علينا الانتظار حتى ترسخ أقدام الرجل ويستقر حكمه ويقطع شوطاً جيداً في معالجة ملفات الأزمة المصرية الداخلية التي تؤرق كاهله، قبل أن يجترح سياسات قوية وخطوات ذات بال على مستوى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وفقاً بمرسي، فحمله ثقيل للغاية ومهمته تنوء لها الجبال، وبالمقاييس المادية فإنه بحاجة إلى معجزة لإنقاذ مصر من أزماتها ومازقها وأفاتها التي نهشتها طيلة العقود الماضية.

رجل لم تغيره المناصب ولا المحن وينتظر الفرج لمواصلة العطاء

النائب المختطف د. عمر عبد الرازق:

الخبر الاقتصادي والأكاديمي الرفيع والنائب المخضرم والوزير الأسير



النائب د. عمر عبد الرازق

منذ ما يزيد على ستة أعوام، لا يزال نواب الشرعية الفلسطينية خلف القضبان يقاسون مرارة الأسر وعذاب الزنازين الصهيونية، فلم يمنع كبر سنهم ولا حصانتهم البرلمانية التي حصلوا عليها من خلال انتخابهم كممثلين عن شعبهم وحتى مناصبهم الوزارية التي تقلدوها، لم تمنع الاحتلال من التكتيل بهم واعتقالهم دون أدنى تهمة سوى أنهم يمثلون الشرعية الفلسطينية المنتخبة.

أيام، ويأتي هذا الاعتقال في ظل ترتيبات أهل العروسين للزفاف، ليمارس الاحتلال سياسته الممنهجة في تفريق العائلات الفلسطينية وواد فرحتها.

أسيرة مبتلاة

وبعد سنة ونصف من الاعتقال الأخير تقول زوجته أم سعيد: "تمنعنا إدارة سجون الاحتلال من زيارة الدكتور عمر بحجة الرفض الأمني، فلم نتمكن من زيارته على مدار السنتين الماضيتين باستثناء ابنته الصغرى التي زارته لمرة واحدة فقط، وجدت فيها الابنة حضور الأب وغمرت اشتياقها له لعدة دقائق".

وهنا لا غرابة أن يحرم الاحتلال أيضاً والدته النائب عبد الرازق الحاجة المسنة المريضة ذات الـ ٨٢ عاماً من رؤية ولدها، التي لم يزلها غيابها التعب ومرضا وشوقاً له، فما لبثت العائلة أن فرحت لتحرره من الأسر الأخير حتى عاودت قوات الاحتلال اعتقاله مرة أخرى.

إيمان وصبر

ومن خلال حديثنا مع العائلة عن الأسر عبر الهاتف، تقول زوجة النائب عبد الرازق: "في كل مرة يحدثنا فيها، نجده قوياً صابراً، يطمئن على أحوالنا ويسألنا عن أمورنا، ومعنوياته عالية مرتفعة مليئة بالإيمان، ننتظر تحريره ووجوده بيننا ليملاً علينا بيتنا بالحب والفرح، وبيارك زواج ابنته بحضوره المميز".

خبرات عميقة

وتلجأ إدارة مصلحة السجون بالكيان لتجميع أكبر عدد ممكن من النواب والوزراء ورؤساء البلديات ومدراء مكاتب

سيرة ومسيرة

أحد هؤلاء النواب المختطفين النائب البروفيسور عمر عبد الرازق، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد عام ١٩٨٦، وعمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية، ويُعدّ خبيراً في الاقتصاد الفلسطيني وله أكثر من أربعين بحثاً منشوراً، ولديه أربعة أبناء: شابين وفتاتين، ثلاثة منهم يدرسون بكلية الهندسة ورابعهم في الاقتصاد. انتُخب عبد الرازق عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٦ عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية.

عين وزيراً للمالية في آذار ٢٠٠٦، واعتقلته سلطات الاحتلال مع ٤٠ نائباً ووزيراً نهاية حزيران ٢٠٠٦، بتهمة تمثيل الشعب الفلسطيني في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح.

معاناة بلا نهاية

بعد اعتقاله لفترات متعددة قضى في الأسر خلالها ما يزيد على الأربع سنوات، كان آخر اعتقال للنائب عبد الرازق في ظلمة الليل وعلى وقع ضرب الأبواب والتفتيش المذل من بيته بتاريخ ٢٠١١/١١، جُدد خلالها اعتقاله إدارياً مرة أخرى، وهو يقبع حتى الآن في سجن النقب بفلسطين المحتلة. ولم يكتفِ الاحتلال باعتقال النائب بل اعتقل نجله محمد خلال تقديمه للامتحانات النهائية بالجامعة، ولا يزال معتقلاً حتى الآن دون سبب يذكر محروماً من استكمال دراسته الجامعية، ثم امتدت يد الاحتلال الأثمة لخطيب ابنته الكبرى لتعتقله هو أيضاً قبل عشرة



نواب الضفة يهتفون السفير المصري بفوز د. محمد مرسي برئاسة الجمهورية



د. بحر والنائب عبد الرحمن الجمل يزوران نجل الدكتور الرئيسي في المستشفى للاطمئنان على حالته الصحية